

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1998/7/Add.6
12 February 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة السادسة

٢٠ نيسان/أبريل - ١ أيار/مايو ١٩٩٨

التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير الأمين العام

إضافة

المؤسسات الوطنية والقدرة الإدارية
للدول الجزرية الصغيرة النامية*

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٣	١ مقدمة
٣	٧ - ٢ العمل الوطني من أجل بناء المؤسسات والقدرة الإدارية
٥	٩ - ٨ التعاون الإقليمي

* أعدت هذا التقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفقا للترتيبات التي وافقت عليها اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة؛ والتقرير وليد المشاورات وتبادل المعلومات بين وكالات الأمم المتحدة والوكالات الحكومية المهمة وطائفة أخرى من المؤسسات والأفراد.

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٦	رابعاً - الإجراء الذي اتخذته منظومة الأمم المتحدة ١٠ - ٢٠
٦	ألف - آسيا والمحيط الهادئ ١١ - ١٥
٧	باء - منطقة البحر الكاريبي ١٦ - ١٩
٨	جيم - الدول الجزرية الصغيرة النامية الأفريقية ٢٠
٩	خامساً - المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف ٢١ - ٢٢
٩	سادساً - الاستنتاجات والتوصيات ٢٣ - ٣١
٩	ألف - الاستنتاجات ٢٣ - ٢٥
١٠	باء - التوصيات ٢٦ - ٣١

أولا - مقدمة

١ - تتطلب متابعة التنمية المستدامة، في جملة أمور، تعزيز المؤسسات الوطنية والقدرة الإدارية. وجرى الإقرار بهذه الحاجة بوضوح في برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

ثانيا - العمل الوطني من أجل بناء المؤسسات والقدرة الإدارية

٢ - اتخذت الاستجابة المؤسسية لعدد كبير من الدول الجزرية الصغيرة النامية للوفاء بالاحتياجات الجديدة للتنمية المستدامة أشكالا مختلفة. وظهرت سمة مشتركة تتمثل في إنشاء هيئة رفيعة المستوى في عدة دول منها، سواء كان مجلسا أو لجنة، يتولى رئاستها عادة رئيس الحكومة أو أحد كبار الوزراء. وعلى سبيل المثال، أنشئت لجنة بيئية وطنية في موريشيوس برئاسة رئيس الوزراء، وذات عضوية واسعة النطاق، وتضم وزراء مسؤولين عن التخطيط الاقتصادي، والمالية، والتعليم، والعلوم والتكنولوجيا، والطاقة والموارد الطبيعية، والسياحة، والصناعة، والصحة، والعدل والحكم المحلي. وتتمثل الولاية الرئيسية للجنة في كفاءة التنسيق والتعاون بين الإدارات العامة، والسلطات المحلية، والمنظمات الحكومية الأخرى المشاركة في برامج الحماية البيئية. وفي بربادوس، أنشئت لجنة وطنية للتنمية المستدامة، مع تمثيل على نطاق واسع من مختلف الوزارات ومشاركة القطاع الخاص والجهات الرئيسية. وتتمثل المسؤولية الرئيسية للجنة في تيسير تنسيق برامج التنمية المستدامة وتعزيز الوعي العام على الصعيد الوطني. وبالمثل، فإن لجنة البيئة والعلم والتكنولوجيا بمكتب رئيس وزراء جزر البهاما ممثلة على نطاق واسع، بمشاركة الأكاديميين والقطاع الخاص. وتتمثل المهمة الرئيسية للجنة في تنسيق الجهود لحماية البيئة، وتنفيذ سياسات التنمية المستدامة، والنهوض باستخدام العلم والتكنولوجيا الجديدة. وفي فيجي، أنشئت آلية للتنسيق فيما بين الإدارات لتوفير قدرة فعالة على الإدارة البيئية، وحماية التراث، والمشاركة الجماهيرية ذات المغزى. وفي ولايات ميكرونيزيا الموحدة، أنشئ مجلس رئاسي معني بالبيئة والتنمية المستدامة لتنسيق أنشطة التنمية المستدامة للإدارات الحكومية الوطنية والإشراف عليها.

٣ - ويعتبر وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، التي تعد بمثابة إطار سياسي شامل، مبادرة هامة أخرى اتخذتها حكومات عديدة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي سنغافورة، كانت الخطة الخضراء، التي ترجع إلى أوائل التسعينات، خطة وطنية رئيسية لقيادة البلد إلى القرن الحادي والعشرين. وجرى وضع أكثر من ١٣٠ برنامج عمل محدد وهي الآن قيد التنفيذ، مع وجود مدخلات من الوزارات الحكومية، والهيئات غير الحكومية، والمنظمات الخاصة. واتخذت الصناعة نهجا أكثر اتساما بالطابع العملي، فني حين أنها رفعت الوعي فيما بين المجتمعات المحلية فإنها دفعتها إلى المشاركة بصورة أكبر في أنشطة بيئية عديدة. وفي المحيط الهادئ، أعد واعتمد ١٣ بلدا جزريا استراتيجيات وطنية للإدارة البيئية. وصاحبت هذا زيادة في شغل الوظائف بالوحدات ذات الصلة في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ.

٤ - وفي هايتي، أعقب إنشاء وزارة للبيئة في عام ١٩٩٥ إعداد خطة عمل وطنية للبيئة، تهدف إلى إدماج هايتي في التيار البيئي الرئيسي وتزويد الحكومة بأداة خاصة للتنمية المستدامة للبلد. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت بصورة مؤقتة مبادئ توجيهية بيئية محددة من أجل إدارة النفايات وخفض تلوث الهواء والتخلص من المعادن الخردة. وبمساعدة المؤسسات الدولية، تعمل هايتي أيضا على تدوين التشريع البيئي باعتباره خطوة أخرى نحو تعزيز القدرة الوطنية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥ - وقام عدد من حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية بتوسيع نطاق المبادرات المشار إليها أعلاه لتشمل قطاعات معينة. وعلى سبيل المثال، في صناعة السياحة، التي تعتبر قطاعا رئيسيا في عدد كبير من الدول الجزرية الصغيرة النامية، جرى اعتماد نهج متكامل لبحث استدامة السياحة بجميع أبعادها، بما في ذلك المؤسسات الجديدة والقدرة الإدارية المطلوبة لتحقيق السياحة المستدامة. وجرى تنفيذ استراتيجية متعددة الجوانب، تتكون من تشريع جديد وللتدريب وإعادة تشكيل الوكالات الحكومية. وجرى إصدار مجموعة كبيرة من القوانين الجديدة في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، لإرساء معايير لاستخدام الأراضي في السياحة، والمرافق السياحية، والاستثمار في السياحة. وعلى سبيل المثال، في سانت لوسيا، جرى في أعقاب إنشاء لجنة وطنية للسياحة المستدامة اعتماد قانون معايير الحد الأدنى بغية معالجة جميع مجالات القدرة الاستيعابية للفنادق والمطاعم والسياحة. وقامت جامايكا بتنفيذ استعراض للتشريع البيئي القائم، وأدى ذلك إلى إقرار تشريع جديد يتطلب إجراء تقييم للأثر البيئي بالنسبة لكل تنمية جديدة.

٦ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل قبرص، بدأت في استخدام الأدوات الاقتصادية كوسيلة جديدة لإعادة توجيه تطوير السياحة. وجرى الأخذ بحوافز جديدة مختلفة في مجال الضرائب لتنويع المنتجات السياحية وتحسينها. واستخدمت الأدوات الضريبية لتشجيع الاستخدام السليم للأراضي والممارسات المتعلقة بالمنطقة الساحلية. وطبقت نفس المجموعة من الأدوات في القطاعات الأخرى المتصلة بالسياحة بغية تحسين النوعية الكلية وتوازن السياحة المستدامة.

٧ - وبالرغم من أن هذه التدابير تعد إنجازات هامة، فإنه لا تزال توجد دول جزرية صغيرة نامية لم تتخذ بعد إجراء لوضع التشريع اللازم والأطر الإدارية التي ستمكنها من الوفاء بالمتطلبات المتزايدة لبرامج وأنشطة التنمية المستدامة. وحتى في تلك الدول التي اتخذت مبادرات هامة، فإن العقبات الرئيسية أمام تحقيق تنسيق وطني فعال فيما بين القطاعات وفيما بين الإدارات لا تزال قائمة، مثل الموارد غير الكافية من القوى العاملة الماهرة المخصصة لإنفاذ التشريع الجديد، وضعف المركز الرسمي والسلطة المخولة لآليات التنسيق الجديدة التي لا يزال يتعين تمويلها وتزويدها بالموظفين بصورة كافية في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتشير تجارب هذه الدول حتى الآن إلى أن بناء القدرة المؤسسية والإدارية هي عملية متطاولة ومعقدة تتطلب التزام سياسي مستمر وموارد كافية.

ثالثا - التعاون الإقليمي

٨ - وإدراكا منها للقيود الناشئة عن مواردها المالية والبشرية المحدودة، أبدت حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية اهتماما أكبر بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي من أجل بناء وتعزيز المؤسسات الوطنية والقدرة الإدارية. واضطلع العديد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بأنشطة مختلفة لدعم هذه الدول، بما في ذلك تعزيز مؤسسات وطنية محددة والقدرة الإدارية (للاطلاع على التفاصيل انظر E/CN.17/1998/7/Add.7). وعلى سبيل المثال، عمل المركز الكاريبي للإدارة من أجل التنمية، بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومصرف التنمية الكاريبي مع ست حكومات للدول الجزرية الصغيرة النامية على مدى السنوات الثلاث الماضية على تعزيز القدرة المؤسسية لتحديد وتنفيذ تخطيط التنمية الوطنية المستدامة وبرامجها. وجرى اعتماد أربعة أساليب لتعزيز المؤسسات الوطنية: (أ) إنشاء آلية استشارية وتنسيقية وطنية تابعة لمجلس التنمية المستدامة؛ (ب) البدء في عملية مشاورات على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ (ج) إجراء دراسات فردية للتجارب المبتكرة والتي يمكن أن تُستخلص منها سياسات وآراء تنفيذية سديدة ودروس مستفادة؛ (د) إنشاء شبكة إقليمية لتبادل المعلومات. ومنذ بداية هذا المشروع، تعاون المركز الكاريبي للإدارة من أجل التنمية على نطاق واسع مع المجالس الوطنية للتنمية المستدامة في هذه البلدان لتعزيز النظم العامة لإدارة البيئة، وتنظيم التدريب في المجالات الرئيسية المتصلة بالتنمية المؤسسية وبناء القدرات، وإجراء دراسات فردية في مجالات ذات أولوية. وفي الاجتماع الوزاري الكاريبي الأخير بشأن تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، أوصي بأن يتولى المركز الكاريبي للإدارة من أجل التنمية، بدعم من الحكومات المعنية والوكالات الإقليمية والدولية المختصة، توسيع نطاق شبكة المجالس الوطنية للتنمية المستدامة لكي تشمل المنطقة الإقليمية بكاملها.

٩ - وفي منطقة المحيط الهادئ، يشارك عدد من الوكالات في تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلى سبيل المثال، تولى برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ تنسيق إعداد استراتيجيات وطنية للإدارة البيئية في جميع أنحاء المنطقة الإقليمية، بمساعدة من مصرف التنمية الآسيوي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأستراليا. وشملت العملية استعراض التشريعات ذات الصلة، وإعداد تقرير عن حالة البيئة، وعقد حلقات دراسية وطنية، ووضع استراتيجية بيئية وطنية. وبالإضافة إلى ذلك، قام تعاون إقليمي في إطار مشروع بناء القدرات للقرن ٢١ الممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويهدف إلى تعزيز الأطر الوطنية للتنمية المستدامة، وتخطيط وتمويل التنمية المستدامة، والتدريب على التشريعات والقوانين البيئية. وتتولى أيضا لجنة جنوب المحيط الهادئ تيسير أعمال شبكة التنمية المستدامة لمنطقة المحيط الهادئ، التي ترمي إلى تعزيز قدرة المؤسسات في المنطقة ووضع نظم تتسم بالفعالية والكفاءة لتبادل المعلومات. ومنذ انعقاد المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، عقدت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية حلقات عمل وحلقات دراسية عديدة لتدريب الموظفين المدنيين المشاركين في الإدارة البيئية، ليس فقط في منطقة المحيط الهادئ ولكن أيضا في منطقة البحر الكاريبي (للاطلاع على المزيد من التفاصيل انظر E/CN.17/1998/7/Add.9).

رابعاً - الإجراء الذي اتخذته منظومة الأمم المتحدة

١٠ - تسليماً منها بالنقص في القدرة المؤسسية والإدارية للدول الجزرية الصغيرة النامية، اضطلعت وكالات الأمم المتحدة بمجموعة من الأنشطة البرنامجية والمشاريع بغية تعزيز قدرة هذه الدول على متابعة التنمية المستدامة. ويقدم أدناه استعراض قصير لأنشطة ومشاريع مختارة على أساس كل منطقة إقليمية على حدة.

ألف - آسيا والمحيط الهادئ

١١ - قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعماً لكريباتي، وتوفالو، وفانواتو في مجال القانون البيئي، وقدم لها المساعدة لصياغة تشريع بيئي ووضع إطار للقانون البيئي. ولدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مشاريع عديدة تهدف إلى تعزيز المؤسسات الوطنية والقدرة الإدارية للدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في منطقة اللجنة. وينطوي أحد المشاريع على حلقات عمل دون إقليمية بشأن الاستقرار والتحرر الاقتصادي وإلغاء القيود الاقتصادية، في حين ينطوي مشروع آخر على إقامة تعاون معزز فيما بين بلدان الإقليم في مجال التجارة والاستثمار؛ ويؤكد كلا المشروعين على الإيكولوجيا الهشة للبلدان الجزرية وأهمية إدماج الاعتبار البيئي في عملية صنع القرارات الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، قدم مركز عمليات المحيط الهادئ التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المساعدة إلى برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ لتنفيذ مشاريع برنامج بناء القدرات للقرن ٢١، بما في ذلك تصميم وعقد حلقات عمل. وقدم أيضاً خدمات استشارية إلى لجنة جنوب المحيط الهادئ ومحفل جنوب المحيط الهادئ، بما في ذلك توصيات لترشيد إدارة الموارد البحرية فيما بين الهيئات الإقليمية.

١٢ - وفي إطار برنامجه الإقليمي، قدم برنامج الأمم المتحدة الدعم لإنشاء شبكة إقليمية لتبادل المعلومات بشأن الموارد البحرية لجزر المحيط الهادئ والجهود المتضافرة للبلدان الجزرية في المحيط الهادئ لزيادة استغلال موارد سمك التونة الوفيرة في حين تتم كفالة استدامة الأرصد السمكية في المستقبل. وقدم البرنامج الدعم أيضاً، من خلال أرقام التخطيط الإرشادية الإقليمية، إلى برامج بشأن تحسين الإدارة، واستخدام وتنمية موارد الغابات والأشجار، وإدارة الإمداد بالمياه والمرافق الصحية.

١٣ - ويستهدف برنامج لبناء القدرات من أجل التنمية المستدامة في جنوب المحيط الهادئ، والذي يتولى تمويله برنامج بناء القدرات للقرن ٢١ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى تقديم المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ لتعزيز القدرة الحكومية وغير الحكومية من أجل التنمية المستدامة من خلال المشاركة الأكبر وتحسين قدرات المؤسسات التقليدية في جزر المحيط الهادئ. ويشجع البرنامج مشاركة الجماهير العادية، بما في ذلك النساء، في التخطيط الإنمائي. وتشمل النتائج المتوقعة تحسين قدرة الحكومات على تعزيز وإنفاذ الاستخدام المستدام للأراضي والموارد البحرية؛ وإقامة أطر وطنية متكاملة وشاملة لعدة قطاعات وقائمة على المشاركة من أجل التنمية المستدامة لكل منطقة دون

إقليمية (ميكرونيزيا، وميلانيزيا، وبولينيزيا)؛ وتحسين قدرة المخططين الماليين والمؤسسات الاستثمارية على إدماج القضايا البيئية في سياسات الإقراض؛ وإصلاح التشريع لدعم الإدارة السليمة للأراضي والبحار.

١٤ - ونفذت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، من خلال أنشطتها التقنية وأنشطة تقديم المساعدة، مشروعا في جزر مارشال خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٦ يهدف إلى تحسين إدارة القطاع العام. وعالج المشروع عددا من القيود التي تواجه القطاع العام في جزر مارشال، بما في ذلك تنظيمه وتزويده بالموظفين والقدرة على صنع السياسات في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، والنقص في المهارات الكافية لدى موظفين عديدين. وقدم البنك الدولي وأمانة محفل جنوب المحيط الهادئ أيضا الدعم إلى المشروع وشارك في تنفيذه.

١٥ - وتولى مركز التجارة الدولية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية برامج تدريبية عديدة ومشاريع أخرى ذات صلة في المنطقة الإقليمية وكذلك في منطقة البحر الكاريبي تهدف إلى تعزيز القدرة الوطنية في مجال التجارة الدولية، بما في ذلك تحسين إدارة الواردات. وتشمل الأنشطة الأخرى للمركز تحديد احتياجات التعاون التقني في قطاع الصادرات والواردات وعقد سلسلة من الحلقات الدراسية وحلقات العمل في مجال النشر.

باء - منطقة البحر الكاريبي

١٦ - يتضمن برنامج عمل منطقة البحر الكاريبي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عنصرا للبيئة والتنمية يتمثل هدفه في تعزيز قدرات البلدان الأعضاء على إدماج الاعتبارات البيئية في التخطيط الإنمائي. ومن بين الأنشطة البرنامجية الأخرى، اضطلعت اللجنة بدراسة هامة لمدى توفر المعلومات البيئية في منطقة البحر الكاريبي، وإجراء تقييم للأثار المترتبة على التخطيط واتخاذ القرارات. وسيؤدي عملها في مجال الإحصاء البيئي للمنطقة الإقليمية إلى إنشاء قاعدة بيانات ودليل لمصادر المعلومات البيئية.

١٧ - وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم إلى برامج إدارة الكوارث الطبيعية والحد منها من خلال تمويل أرقام التخطيط الإرشادية الإقليمية. ويهدف المحور الرئيسي للأنشطة إلى خلق قدرات وطنية وإقليمية تعمل مع الكوارث الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان، والقيام أيضا ببحث إعداد وتنفيذ تدابير الاستجابة في حالات الطوارئ والخطط الشاملة الطويلة الأجل لإدارة الكوارث التي أُدمجت في عملية التخطيط الإنمائي الوطني. وتقدم المنظمة أيضا دعما لإنشاء شبكة إقليمية مستقلة تعمل بواسطة الساتل للاتصالات اللاسلكية وبث البيانات، مع تزويدها بقدرات البث بلغات متعددة، من خلال تعزيز شبكة توزيع المعلومات الإقليمية لوكالة أنباء الكاريبي. ومن المعتزم أن يؤدي المشروع أيضا إلى تعزيز صلات التكامل الإقليمي داخل الجماعة الكاريبية، وكذلك الرابطة الإعلامية بين الجماعة الكاريبية وأمريكا اللاتينية. وعلاوة على ذلك، يقدم برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي حاليا المساعدة لتحسين النظم القانونية والإدارية البحرية للدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية من أجل تنفيذ نظام التحكم في الدول ذات الموانئ، والذي سيمكنها من ممارسة ولايتها على السفن الأجنبية بغية كفالة الامتثال للأنظمة الدولية للسلامة البحرية والتلوث البحري. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا الدعم إلى عدد من المشاريع الأخرى، بما في ذلك: (أ) النهوض بسياسات ونظم استخدام الأراضي في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي في إطار برنامج للمستوطنات البشرية والإدارة البيئية ذات الصلة؛ (ب) التعزيز المؤسسي للشعبة البيئية في وكالة غيانا للعلوم الصحية، والتعليم، وسياسة البيئة والأغذية؛ (ج) التعزيز المؤسسي لمعهد التخطيط في جامايكا.

١٨ - وعملا بأحكام برنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، اضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقييم الاحتياجات التقنية ذات الأولوية للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي. وأدرجت النتائج في تقريرين. واعتمد التقرير الأول الذي أعده المركز الكاريبي للإدارة من أجل التنمية على عملية مشاورات متأنية مع عدد من أصحاب المصالح في المنطقة لتحديد وتقييم الاحتياجات ذات الأولوية في مجال التعاون التقني وبناء القدرات اللازمة لتنفيذ برنامج العمل. وقام فريق متعدد التخصصات ذو خبرة في التخطيط العمراني والتشريع البيئي، وتكنولوجيات الزراعة وما بعد الحصاد، وإدارة الموارد الطبيعية، وتطوير السياحة المستدامة، والتطوير المؤسسي وبناء القدرات، بزيارة عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية ومنطقة البحر الكاريبي ذات خصائص إيكولوجية وديموغرافية واقتصادية مختلفة. وشكل التقرير الثاني ملخصا لنبذات عن مشاريع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتي ترمي إلى معالجة بعض الاحتياجات التي لم يتم الوفاء بها في مجال التعاون التقني والثغرات في الموارد المؤسسية للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي. وتسعى معظم نبذات المشاريع إلى تعزيز القدرات على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية من خلال عقد حلقات تدريبية تقنية وندوات في مجالات أخرى ذات أولوية من برنامج العمل.

١٩ - وأصبح دليل خبراء الدول الجزرية الصغيرة النامية المكون من أربعة مجلدات، والذي أعد بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجرى تعميمه على جميع مكاتب البرنامج والمؤسسات الحكومية الدولية الرئيسية في هذه الدول مصدرا مرجعيا قيما لتحديد الخبرة الوطنية والإقليمية الملائمة المتاحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية والاعتماد عليها من أجل تنفيذ برنامج العمل.

جيم - الدول الجزرية الصغيرة النامية الأفريقية

٢٠ - قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المساعدة إلى سيشيل بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لوضع تشريع ولائحة جديدين لضوابط تخطيط الأراضي وتنميتها، بهدف إنشاء إطار قانوني ومؤسسي كاف لإدارة موارد الأراضي واستغلالها المستدام. وفي إطار برنامج الإقليمي، يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تيسير وصول عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية الأفريقية إلى المعارف والمعلومات الجديدة والموثوق بها من خلال شبكة معلومات الدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيجري تمكين

مؤسسات هذه الدول في أفريقيا من استكمال قواعد بياناتها بالاتصال المباشر بالحاسوب، وعدا توفير الوصول إلى قواعد البيانات الهامة في هذه الدول، فإن شبكة معلومات الدول الجزرية الصغيرة النامية ستشمل جداول ومنتديات وأدلة الشبكة العالمية. وبالرغم من أنها ستركز بصفة مبدئية على ثلاثة فصول فقط من برنامج العمل (الموارد الساحلية والبحرية؛ والطاقة؛ والسياحة المستدامة)، فإنها ستتسع بصورة تدريجية لتشمل المسائل الأخرى المدرجة في برنامج العمل. وستكفل مبادرة الإنترنت الأفريقية، بدعم من شبكة معلومات الدول الجزرية الصغيرة النامية، للرأس الأخضر وسان تومي وبرينسيبي وجزر القمر إقامة وصلة بالإنترنت، وستعمل مع لجنة المحيط الهندي لتعزيز إنشاء شبكات فيما بين الجزر. وبالإضافة إلى ذلك، أوكل برنامج الأمم المتحدة الانمائي لمنظمة غير حكومية في المنطقة الاضطلاع بمهمة التقييم والصياغة لأولويات التعاون التقني في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المنطقة الأفريقية التي لم يتم الوفاء بها.

خامسا - المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف

٢١ - تعتبر المؤسسات الوطنية والقدرة الادارية أحد المجالات القليلة التي اجتذبت مساعدة ثنائية ومتعددة الأطراف مرتفعة نسبيا. وتشير البيانات المتاحة بشأن الدعم الخارجي المقدم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى أنه في عام ١٩٩٤، وهي السنة الأخيرة التي تتوفر بشأنها بيانات مصنفة وفقا لفصول برنامج العمل، بلغ مجموع الالتزامات الثنائية السنوية لهذا المجال ٤٣,١٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، في حين أن الالتزامات المتعددة الأطراف بلغ مجموعها ٨,١٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٢٢ - غير أنه في حالة تطوير الموارد البشرية، شهدت المساعدة الخارجية المقدمة من مصادر ثنائية في هذا المجال انخفاضا ملحوظا. وانخفض مجموع الالتزامات الثنائية من ٥٤,٨٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩١ إلى ٤٣,١٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٤. ولم تتغير المساعدة المتعددة الأطراف بصورة ملحوظة في عام ١٩٩٤ بالمقارنة بعام ١٩٩١.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

٢٣ - منذ انعقاد المؤتمر العالمي، اتخذت معظم حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية مبادرات هامة لتعزيز المؤسسات الوطنية والقدرة الادارية. ويبين الاستعراض الموجز السابق أن عددا كبيرا منها قد أنشأ هيئات رفيعة المستوى مختصة بالمسؤولية الكاملة عن توجيه وتنسيق السياسات والتدابير الوطنية من أجل تكامل الحماية البيئية والتنمية. وجرى اعتماد تشريع جديد لتوفير إطار قانوني سليم ومتكامل لمتابعة

التنمية المستدامة. وجرى وضع استراتيجيات وطنية شاملة ستوفر مخططا للعمل التنسيق في الأجل الطويل. وهناك أيضا اتجاه متزايد للمشاركة الجماهيرية.

٢٤ - وقدمت المنظمات الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة دعما لا غنى عنه إلى الجهود الوطنية فيما يتعلق ببناء المؤسسات والقدرة الإدارية. واتسع نطاق هذه المساعدة، سواء قدمت من خلال تمويل المشاريع أو التعاون التقني، لتشمل عددا أكبر من المجالات البرنامجية، والاسهام في بناء قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية في مختلف القطاعات.

٢٥ - وهناك مع ذلك حاجة مستمرة لاتخاذ إجراءات قوية في هذا المجال نظرا لأن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال مقيدة بموارد مالية وبشرية وتقنية محدودة. ولدى البعض منها قدرة محدودة للغاية، حتى بالنسبة لمعالجة التنسيق فيما بين الوكالات. ولا يزال التخطيط وتنفيذ سياسات وتدابير التنمية المستدامة غير منسقين ومفتتين على الدوام. وهناك لذلك مجال لتحسين التنسيق فيما بين الوزارات على الصعيد الوطني وإقامة تعاون أكثر اتساما بالفعالية على الصعيد الإقليمي. ولا يمكن الإفراط في تأكيد الأهمية الحاسمة لتعزيز المؤسسات الوطنية والقدرة الإدارية من أجل التنمية المستدامة والعملية الصعبة لبناء القدرات التي تستلزمها: يعتبر الانخفاض الملموس في الدعم المالي الخارجي في هذا المجال مسألة تثير قلقا شديدا.

باء - التوصيات

١ - الصعيد الوطني

٢٦ - ينبغي لحكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية زيادة تعزيز هيئاتها الوطنية التي تضطلع بالتنمية المستدامة عن طريق تعزيز مركزها السياسي والقانوني، وزيادة معدلات تزويدها بالموظفين وتحسين أساليب عملها. وينبغي على تلك التي لم تنشئ بعد مثل هذه الهيئة أن تتخذ إجراء فوريا لكفالة إنشاء آلية وطنية لتوجيه وتنسيق سياسة التنمية المستدامة ومنحها مركزا وموارد كافيين من أجل تزويدها بصورة فعالة.

٢٧ - وبالرغم من أن عددا كبيرا من الدول الجزرية الصغيرة النامية قد اعتمدت تشريعات جديدة ووضعت استراتيجيات وطنية، فهي تحتاج إلى كفالة أن القوانين الجديدة يجري إنفاذها وأن الاستراتيجيات تنفذ. وينبغي إيلاء اهتمام خاص بتدريب الموظفين المدنيين حتى مستويات كافية بغية تمكينهم من الاضطلاع بصورة فعالة بتنفيذ التشريع الذي جرى إصلاحه والاستراتيجيات الإنمائية المنقحة.

٢ - الصعيد الاقليمي

٢٨ - وينبغي لحكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية أن توسع نطاق تعاونها الإقليمي ودون الإقليمي وأن تعمقه في مجال بناء المؤسسات الوطنية والقدرة الإدارية، لا سيما في المجالات التي تعاني فيها من نقص في الخبرة حيث يمكن للأنشطة المشتركة في مجال البحث والتدريب أن تساعد في التغلب على قيود الموارد الوطنية، وتسهيل تبادل الخبرات الوطنية، وزيادة فعالية التعاون الإقليمي من حيث التكاليف.

٢٩ - وينبغي منح المؤسسات الإقليمية موارد كافية لتوفير فرص البحث والتدريب، والاضطلاع بتقييمات هامة للأولويات والاحتياجات، وتسهيل تبادل الخبرات ونشر المعلومات. وينبغي للمؤسسات الإقليمية التي تملك الخبرة الصحيحة أن تقدم المساعدة إلى هذه البلدان في إعداد التشريع الجديد، عند اللزوم، وفي وضع الاستراتيجيات الوطنية وتنفيذها.

٣ - الصعيد الدولي

٣٠ - ينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر موارد مالية كافية للدول الجزرية الصغيرة النامية لتمكينها من تنفيذ الإصلاحات والتغييرات المؤسسية اللازمة وتحسين قدرتها الإدارية الوطنية. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة أن تزيد من أنشطتها التدريبية للمساعدة في تحديث وتحسين مهارات الموظفين المشاركين في أنشطة التنمية المستدامة. وينبغي للمنظمات ذات القدرة التقنية الملائمة، بما في ذلك الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، أن تقدم أيضا المساعدة التقنية أو الخدمات الاستشارية للدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال بناء مؤسساتها الوطنية.

٣١ - وينبغي للمانحين الثنائيين أن يقدموا الدعم المالي والتقني للدول الجزرية الصغيرة النامية لتسهيل تصديقها على الصكوك الدولية ذات الصلة وتنفيذها؛ والمساعدة في توفير فرص ومرافق التدريب، بما في ذلك الزمالات الدراسية، لا سيما في المجالات التي تعاني فيها هذه الدول من نقص شديد في الخبرة المحلية؛ ودعم الجهود الحالية لبناء شبكة معلومات للدول الجزرية الصغيرة النامية حتى يمكن أن يتاح لها الوصول بصورة أفضل إلى المعلومات عن أحدث التكنولوجيات وأن تصبح مشاركة فعالة في تبادل الخبرات ونشر المعلومات.

- - - - -